



بيان
وفد دولة قطر

يلقيه

الشيخ/ محمد بن حمد آل ثاني

عضو وفد دولة قطر المشارك في أعمال الدورة ٦٩ للجمعية العامة للأمم

المتحدة

أمام

اللجنة الرابعة للجمعية العامة

حول

البند: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس

حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

٧ نوفمبر ٢٠١٤

ترجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتوجه بالتقدير للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، على ما تبذله من جهود من أجل إبراز معاناة الشعب الفلسطيني والتأكيد على ضرورة استعادته لحقوقه الكاملة، وأن أشكر رئيس اللجنة على عرض تقريرها، ومساعد الأمين العام على البيان الذي أدلى به أمام اللجنة. كما أود أن أنضم إلى بيان المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي، وبيان جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

إن دولة قطر التي تتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، حكومةً وشعباً، في كفاحهم العادل لإنهاء الاحتلال الأجنبي لأرضهم ولنيل حقوقهم غير القابلة للتصرف وتأسيس دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فإنها حريصة على المساهمة الإيجابية في الجهود الدولية للتوصل إلى التسوية الشاملة والدائمة والعادلة وفق قرارات الشرعية الدولية، من خلال حل إقامة الدولتين.

في الوقت الذي يتطلع العالم لتسوية هذا النزاع الذي طال أمده، ومعالجة النتائج الوخيمة على المدنيين الفلسطينيين، فإن تقرير اللجنة المعروض أمامنا جاء يبرز مرة أخرى الممارسات غير القانونية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تُشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني

الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. وإننا، إذ نشارك القلق الذي تم التعبير عنه في التقرير ، لا سيما فيما يتعلق بهدم المنازل وعزل التجمعات الفلسطينية بالجدار، والسماح بتواصل عنف المستوطنين، وأوضاع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومرافق الاحتجاز، خاصة الأطفال منهم، فإننا نعبر عن رفضنا استمرار إسرائيل، في اعتقال وسجن الفلسطينيين بدون توجيه أي تهمة إليهم، بمن فيهم الأطفال. كما نعبر عن قلقنا من استمرار السلطات الإسرائيلية في بناء الجدار العازل الذي يُشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وفق فتوى محكمة العدل الدولية، التي أكّدت عدم مشروعية ذلك الجدار. إن هذه الممارسات الإسرائيلية لا تتسبب فقط في عزل القرى الفلسطينية بعضها عن بعض وفي تقييد حرية تنقل الفلسطينيين، بل تقوّض حل الدولتين وتحوّل هدف بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى سراب.

السيد الرئيس،

يعبر وفد بلادي عن قلقه البالغ إزاء استمرار إسرائيل في فرض سياسة الترهيب والعقاب الجماعي على سكان قطاع غزة من خلال عدوانها المتكرر على القطاع والحصار الذي تفرضه على هذه المنطقة منذ أكثر من ستة أعوام وآخرها العدوان الإسرائيلي في شهر أغسطس الماضي ضد القطاع. وإننا نوّكد مرة أخرى على ضرورة إيجاد أرضية للحوار والتوصل لحل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بناءً على حل الدولتين. إن ما يثير قلقنا كذلك الاستراتيجية التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية بخنق الاقتصاد الفلسطيني وتهديد حيوية المجتمعات

الفالسطينية عن طريق حرمان الفلسطينيين من المياه. ونود أن نشدد كذلك على أن أي استغلال من قبل إسرائيل للموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل هو إجراء غير شرعي ومخالف للقانون الدولي.

السيد الرئيس،

إن من أخطر الممارسات الإسرائيلية اللاقانونية محاولات المساس بالمقدسات وعدم احترام حرية العبادة، بما في ذلك محاولات اقتحام الحرم المقدسي الشريف ومنع المصلين من دخوله. وهنا نود أن نعرب عن استنكارنا ورفضنا لانتهاك الأماكن المقدسة وحرية العبادة في فلسطين من قبل السلطات الإسرائيلية، حيث تُنتهج سياسة خطيرة تجاه الحرم المقدسي الشريف، بما في ذلك محاولات اقتحامه ومنع المصلين من دخوله. وفي هذا الصدد، فإن دولة قطر تستنكر بشدة اقتحام القوات الإسرائيلية المسجد الأقصى الشريف ومنع المصلين من دخوله، وتكرر الاعتداءات عليه وزيارات المستوطنين الاستفزازية إليه، وتحمّل الحكومة الإسرائيلية كسلطة احتلال المسؤولية عن أي ضرر يلحق بالحرم المقدسي الشريف. كما تُشدد على رفض هذه الانتهاكات التي من شأنها أن تزيد من حالة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

إن تلك الممارسات تشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالتالي فإنه يتوجب على إسرائيل التوقف فوراً عنها، كما ويتوجب عليها أن توقف فوراً وبصورة تامة جميع أنشطة الاستيطان اللاقانوني.

السيد الرئيس،

إن الحالة الإنسانية المتدهورة والخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتواصل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، علاوة على الممارسات القمعية المستمرة ضد الفلسطينيين من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بل والعدوان العسكري المتكرر، والخروقات الصارخة للقانون الدولي من جانب السلطات الإسرائيلية، تُعدّ تذكيراً للمجتمع الدولي بأهمية الإعلان في كل مناسبة عن الدعم المطلق للشعب الفلسطيني. إن الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، بما في ذلك أمن إسرائيل، يتطلب خطوات شجاعة وحقيقية نحو تحقيق ذلك الحل المتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب وبسلام مع إسرائيل، وضمان الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف. وهذا يتفق مع الإرادة الدولية التي تم التعبير عنها العام الماضي عندما تم الاعتراف بفلسطين دولةً مراقبةً لدى الأمم المتحدة.

إن التدهور الخطير للأوضاع الإنسانية للفلسطينيين، يتطلب، حسب تقديرنا، دعم المجتمع الدولي

لقد أكدت دولة قطر مراراً على السلام في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي قائم على مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. وإننا نشدد على أن استمرار إسرائيل في رفضها لخيار السلام وإقامة الدولة الفلسطينية لا يخدم فرص تحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

شکرا لکم.